

مقابل نحو ثمانمائة ألف من العرب) فانهم من الوجهة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هم ذوو النصيب الراجح في شئون فلسطين وفي مراقبتها وثرواتها، تعضدهم السياسة الانكليزية وترجع رأيهم ومصالحهم.

هذا الوضع الشاذ لمصاير الأمة الفلسطينية لم يكن يرجى له البقاء، ولم يرتضه العرب منذ الساعة الاولى بل قاوموه بكل قواهم، وثار فلسطين العربية غير مرة في وجه هذا الاعتداء الصارخ على حقوقها القومية والتاريخية، وأسمعت صوتهما للسياسة البريطانية وللعالم كله، وكان العام الماضي منهد فصل رائع من ذلك النضال الجلل المؤثر الذي تخوضه فلسطين للدود عن كيانها. وللمرة الثالثة أو الرابعة تحاول السياسة الانكليزية أن تبحث المسألة الفلسطينية على ضوء الحوادث والتطورات الواقعة، وقد حاولت من قبل أن تعالجها ببعض الحلول الجزئية، كإنشاء مجلس تشريعي، أو تقييد الهجرة اليهودية، أو الحد من بيع الأراضي الى اليهود؛ ولكن الأمة الفلسطينية لم تقبل هذه الحلول العرضية، وما زالت تمسك بمطلبها الأسمى، وهو إلغاء عهد بلفور وإلغاء الانتداب البريطاني ومع أن السياسة البريطانية ما زالت تصر على خطتها في التمسك بالانتداب وعهد بلفور، فانها تشعر اليوم شعوراً قوياً بأنه يستحيل عليها من الوجهة العملية أن تمضي في هذه الخطة، وأن السلام لا يمكن أن يستتب في فلسطين ما لم يوضع حل نهائي شامل للمسألة الفلسطينية يرضى العرب واليهود معاً. وهذه في الواقع هي النقطة الشائكة في الموضوع، ذلك أن كل حل تلحظ فيه أمانى العرب القومية لابد أن يحد فيه من نشاط الصهيونية وأمانيا في فلسطين، وهذا ما لا ترضاه اليهودية، بل تقاومه بكل قواها؛ واليهودية قوة عالمية ذات شأن وذات نفوذ يذكرك في عالم السياسة والمالية العليا، والسياسة الانكليزية لا يمكن أن تنسى هذه الحقيقة، فاذا أضفنا إلى ذلك أن بريطانيا العظمى قطعت لليهودية في شأن الوطن القومي عهداً يصعب عليها أن تتراجع فيها، أدركنا مبلغ

المسألة الفلسطينية

والآراء المعروضة لحلها

بقلم باحث دبلوماسي كبير

تجتاز المسألة الفلسطينية الآن دوراً دقيقاً حاسماً؛ فهي الآن قيد البحث والدرس من جانب السياسة البريطانية، والسياسة البريطانية تحاول هذه المرة أن تضع لحلها تسوية دائمة يقبلها العرب واليهود معاً؛ ومنذ أن احتلت بريطانيا العظمى فلسطين، وصدر عهد بلفور لليهودية بجمعها وطناً قومياً لليهود، أعنى منذ عشرين عاماً، لم توفق السياسة البريطانية إلى تحقيق السكينة والسلام في فلسطين؛ ذلك لأن النظام الغريب الذي ابتدته السياسة الاستعمارية لهذه البلاد العربية لم يكن طبيعياً يرجى له البقاء، فهو فضلاً عن كونه يقضي بتفريقها إلى شطرين هما فلسطين وشرق الأردن، فانه أيضاً يقضي بجمعها، وهي البلاد الاسلامية العربية، وطناً قومياً لليهود من جميع أنحاء العالم؛ وقد كان حلم اليهودية منذ أواخر القرن الماضي أن تستعمر فلسطين، وأن تحقق باستعمارها أمانة العودة إلى أرض الميعاد وإحياء مملكة إسرائيل بعد أن دثرت منذ النى عام؛ فلما أسفرت تطورات الحرب الكبرى عن قيام الحكومة البريطانية باصدار عهدا بتعزيد إنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، فتحت فلسطين على مصراعها لتلقى الهجرة اليهودية من سائر الأنحاء، ولم تمض أعوام قلائل حتى طغى هذا السيل الجارف على فلسطين، واستأثرت اليهودية بمعظم مراقبتها الاقتصادية، وشهد العرب في فزع وروع بلادهم تحول بسرعة إلى مستعمرة يهودية يكادون يصبحون فيها غرباء عن أوطانهم؛ ومع أن اليهود ما زالوا من الوجهة العددية أقلية (فهم اليوم نحو أربعائة ألف

ما يحيق بحل المسألة الفلسطينية ، من المصاعب الفادحة والاعتبارات الدقيقة .

وقد كانت آخر خطوة اتخذتها الحكومة الانكليزية في سبيل المسألة الفلسطينية ، انتدابها في العام الماضي على أثر الاضطرابات الدموية التي اضطرت بها فلسطين مدى أشهر لجنة ملكية لتحقيق أسباب هذه الاضطرابات وسماع أقوال العرب واليهود وتعرف موقف كل فريق وأمانيه وأسباب تدمر . وأن توصى بعد درس الحالة بخير الحلول التي تراها كفيلة بوضع الأمور في نصابها وحل المسألة الفلسطينية حلاً يوفق بين مختلف الأمانى والرغبات ويكفل استتباب النظام والامن في فلسطين ؛ وقدمت هذه اللجنة إلى فلسطين في أواخر العام الماضي وقامت بمهمتها ؛ وفي الأنباء الأخيرة أنها وضعت تقريرها المنشود ورفعته إلى الحكومة الانكليزية لدراسته واتخاذ قرارها بشأنه ؛ ولم يعرف رأى اللجنة بعد في حل المسألة الفلسطينية بصورة قاطعة ، ولكن الصحف البريطانية أذاعت أخيراً أنباء يستفاد منها أن اللجنة ترى أن تقسم فلسطين إلى منطقتين إحداهما عربية والأخرى يهودية ، وأن يختص العرب بالمنطقة الشرقية ولها منفذان إلى البحر عن طريق يافا وحيفا ؛ وأن يختص اليهود بالمنطقة الغربية ويعطى لها نظام الدومينيون ؛ وأن تجعل مدينة القدس وبيت لحم منطقة دولية مستقلة تحت إشراف عصبة الأمم ، وأن تجعل حيفا قاعدة بحرية بريطانية ؛ ويلاحظ أولاً أن هذه الفكرة في تقسيم فلسطين بين اليهود والعرب إلى مناطق اتحادية ، وجعل مدينة القدس مركزاً دينياً حراً على مثل « مدينة الفاتيكان » في رومه ، ليست جديدة ولم تنفرد بإبدائها اللجنة الملكية البريطانية ، بل هي فكرة ظهرت منذ أعوام وقل بها بعض زعماء الصهيونية ورجال السياسة ، على اختلاف في بعض التفاصيل ؛ ولكن هل يعتبر هذا الحل علاجاً ناجعاً للمسألة الفلسطينية ؟ وهل يرتضيه طرفا النزاع ؟ وهل يحقق السلام المنشود ؟ هذا ما يشك فيه الشك أولاً ، لأن العرب لا يرتضون حلاً لقضيتهم يقوم على تمزيق

بلادهم واقتطاع نصفها لليهودية بصفة نهائية وحصرهم في منطقة ضيقة هي أقل المنطقتين من حيث المزايا الإقليمية والاقتصادية ؛ وثانياً لأن اليهودية تأبى أن تحد اطاعتها في فلسطين على هذا النحو ، ولا ترضى بأقل من فلسطين كلها ميداناً لنشاطها الاستعماري ، بل لقد حاولت اليهودية في الأعوام الأخيرة أن تدفع نشاطها إلى شرق الأردن ، وهي المنطقة التي حرمها صك الانتداب على الوطن القومي اليهودي فكيف بها ترضى اليوم أن تنحصر في المنطقة الساحلية ؟ وكيف ترضى اليهودية أن تنزع من نفوذها مدينة القدس ، إيليا أو أورشليم عاصمة داود وسليمان ، ومثوى ذكرياتهم التي يكونها منذ أنى عام ؟ الواقع أن فكرة التقسيم ؛ إذا صح أنها هي العلاج الذي تراه اللجنة الملكية ، حلاً للقضية الفلسطينية ، تصطدم بأكبر العقبات ، ولا يلوح أنها تلقى حظاً كبيراً من القبول أو النجاح

هذا وقد تقدمت في تلك الأثناء بعض المقامات المصرية العليا التي تعنى بالشئون العربية والإسلامية باقتراح جديد لحل المسألة الفلسطينية خلاصته أن تضم فلسطين إلى سوريا وأن تؤلف منهما مملكة عربية إسلامية متحدة يتبوأ عرشها أمير من أمراء العرب البارزين وتعتد هذه المملكة مع بريطانيا العظمى وفرنسا معاهدة صداقة وتحالف على مثل المعاهدة المصرية الانكليزية . وإدماج فلسطين في تلك المملكة العربية الجديدة يماون على حل مسألة الوطن القومي اليهودي بصورة عملية ؛ ذلك أن اليهود يصبحون في المملكة الجديدة أقلية دينية ، ويكون مثلهم مثل الأقليات الدينية بمصر ، تكفل لهم قوانين البلاد الأساسية المساواة مع باقي السكان في الحقوق والواجبات

وأذاعت الأنباء أيضاً أن الأمير عبد الله أمير شرق الأردن يرى لحل القضية الفلسطينية رأياً مماثلاً بيد أنه يرى أن تكون المملكة العربية المشار إليها مكونة من فلسطين وسوريا ، والعراق

وسنرى عند إذاعته على أى الأسس ترى اللجنة أن تقسم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية ، والأخرى يهودية ، وسنرى أيضاً إذا كانت الحكومة البريطانية تميل إلى تطبيق هذه التجربة الجديدة في فلسطين . على أنه مما لا شك فيه أن اليهودية تعمل اليوم كما عملت دائماً على تدعيم مطالبها وأمانها مهما كانت السياسة الجديدة التى تنتهجها السياسة البريطانية ؛ وسيجتمع عما قريب في مدينة تسيرينخ (زبورينخ) بسويسرا مؤتمر صهيونى عالمى جديد ، يعيد إلينا ذكرى مؤتمرات بال الشهيرة التى وضعت فيها أسس السياسة الصهيونية الحاضرة ؛ ونحن على يقين من أن العرب لن يقصروا في الدفاع عن قضيتهم التى برهنوا دائماً على أنهم أهل للدفاع عنها ؛ بيد أن الطرف الحاضر يقتضى بلا ريب مضاعفة الجهود ؛ فعلى العرب أن ينظموا صفوفهم ليستأنفوا نضالهم السلي المشروع ، مزودين بقوة العدالة والحق والایمان

(٥٥٥)

ويقال إن هذا الاقتراح بإنشاء مملكة عربية متحدة تكون فلسطين إحدى أجزائها هو الآن موضع اهتمام الدوائر السياسية البريطانية . بيد أنه يلوح لنا أن هذا الحل يثير صعاباً عملية جمة . ومن المحقق أولاً أن الأمة الفلسطينية يسرها أن تنضم إلى شقيقتها الكبرى سوريا ، وأن يستأنف القطران بذلك وحدتهما التاريخية . ولكن هذا الضم لا يتوقف على رأى السياسة البريطانية وحدها ، بل يتوقف أيضاً على رأى السياسة الفرنسية التى تسيطر حتى اليوم على مصائر سوريا ؛ ومن المشكوك فيه جداً أن توافق عليه بريطانيا العظمى لأسباب عسكرية واقتصادية خطيرة ؛ ومن جهة أخرى فإن سوريا الجمهورية لا ترتضى الانضواء تحت لواء الملكية المقترحة ولبنان تمسك باستقلالها وانفصالها ؛ وأما اليهودية فإنها قد لا تأبى مثل هذا الحل ، بل ربما رجحت به لأنه يفتح أمامها آفاقاً جديدة للعمل ، وإذا كان وجود الوطن القومى اليهودى في فلسطين خطراً اقتصادياً واجتماعياً على الأمم الإسلامية المتاخمة له ، فإن هذا الخطر يغدو أشد وأعظم إذا اتسع نطاق العمل أمام اليهودية واستطاعت أن تخلق لها مراكز جديدة للنشاط والعمل في القطر السورى أيضاً ؛ وهذا ومن الخطأ أن نقدر قوة اليهودية بأقليتها العددية ، فإن هذه الأقلية تستند إلى قوى عظيمة في الخارج تغذيها بتعريضها المادى والمعنوى ؛ واليهودية العالمية قوة لا يستهان بها والخلاصة أن المسألة الفلسطينية لا تزال في دور ؛ وليس في الحلول المعروضة ما يؤدى إلى تسويتها بصورة دائمة مرضية ، غير أنه لما كانت الحكومة البريطانية قد اقتنعت بعد حوادث العام الماضى بأنه لا بد من عمل شيء جديد يكفل استتباب النظام والأمن في فلسطين ، فهى بلا ريب ستحاول القيام بتجربة جديدة ؛ واستتباب السلام في فلسطين يهم السياسة البريطانية في الظروف الحالية بنوع خاص ، لأنها أضحت ترى في فلسطين مركزاً جديداً للدفاع الإمبراطورى يمكن الاعتماد عليه ؛ وتقرير اللجنة الملكية الآن قيد البحث والدرس .

في الطريق

كتاب جديد يقصد في سبتمبر

بقلم الأستاذ ابراهيم عبد القادر المازنى

أكثر من ٦٠ قصة في ٥٠٠ صفحة

قيمة الاشتراك فيه ١٠ قروش ، الثمن بعد الطبع ١٥ قرشاً

ترسل قيمة الاشتراك بعنوان المؤلف

بشارع فاروق رقم ٢٢١ بمصر

الاشتراك يقبل في منتصف أغسطس